

روابط التمكين للرأس المال الاجتماعي ودور الجامعات في التنمية

وئام محمد الهادي الخوجة¹

¹ جامعة طرابلس، (ليبيا)، semawema@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/04/28 : تاريخ القبول: 2021/06/10 : تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

إن هذا العمل البحثي يُعد مداخله تحليلية لقضية مهمة هي: "روابط التمكين للرأس المال الاجتماعي ودور الجامعات في التنمية المستدامة" من خلال رصد مؤشرات الاستثمار في رأس المال الطبيعي والاستثمار في رأس المال البشري في قطاعي التعليم الجامعي العام والخاص؛ لتحديد أهم روابط التمكين ظل ايدلوجية العولمة وقيمها الليبرالية الجديدة؛ وما ينبغي أن تتخذه الحكومات من تدابير اضافية للتمويل وضمان تحقيق تكافؤ الفرص؛ في الانتفاع من العملية التعليمية على مستوى الفرد والمؤسسة والمجتمع؛ في ظل الدعوات المطالبة بتعميم الاقتصاد والتبادل الحركنموذج مرجعي للقوى الثقافية المحركة لسياسات الإصلاح للتعليم الجامعي. الكلمات المفتاحية: الروابط، التمكين، الرأس مال الاجتماعي، الجامعات، التنمية

Abstract:

this paper presents an analytical intervention on an important issue: the links of empowerment of social capital and the role of universities in sustainable development through monitoring indicators of investment in natural capital and investment in human capital in the public and private education sectors to identify the most important links of empowerment. Neo-liberalism, what additional measures should be taken by Governments to finance and ensure equal opportunities to benefit from the educational process at the individual, institutional and societal levels, calls for the generalization of the economy and free trade as a reference model for The dynamics of reform policies for university education Accordingly.

Keywords: links , Empowerment , Social capital , Universities , Development

* وئام الخوجة.

مقدمة:

نعيش اليوم عولمة سياسية تُصنف من قبل البعض أساساً جوهرياً لمرحلة تطويرية تؤثر في كل من العولمة الاقتصادية والثقافية؛ فالحقائق المعرفية معطياتها أقرت بالتحويلات المجتمعية المتسارعة والمتعددة التي تمس كافة أبعاد الوضع البشري؛ ما جعل السياسات المتبعة بمؤسسات التعليم العالي وقضاياها أكثر عولمة من ذي قبل؛ وأصبحت اليوم مشروعاً مستقبلياً يفرز العديد من الظواهر والمشكلات والمتناقضات؛ وما أُنبتنا به من تجارب عالمية منذ مطلع القرن الماضي يؤكد ضرورة أن يكون المورد البشري بديلاً منطقياً؛ وذا جدوى عالية في تحقيق التنمية الشاملة داخل مؤسسات التعليم العالي والمجتمع؛ ولكن بالرغم من ذلك مازالت التشريعات والسياسات المتبعة في وزارة التعليم العالي في بعض الدول العربية مقيتة؛ فنواجه ومؤسساتنا الجامعية تحديات جسام تقلل من شأن كوادرها وعملائها؛ وتحيد بهم عن مواصلة التقدم البحثي العلمي والابتكاري، وتسيء لمخرجات هذا القطاع الحيوي؛ الأمر الذي يؤدي لصعد عديد الخطط التنموية في بلداننا لعدة أسباب أهمها: الإنهاك في تيسير الأعمال اليومية دون تخطيط مسبق ودون رؤى مستقبلية أو دون وجود آلية للعمل تستجيب للقضايا المعاصرة. واليوم تركز السياسة تركيزاً كبيراً على الروابط المتنامية بين الجامعة وقطاع الأعمال وتؤكد دور التكنولوجيا في التنمية؛ ولنا مثل في الفيلسوف التربوي (قيلهم فون هُنبولت) الذي أسهم في تغيير دور الجامعات في التعليم العالي من خلال التركيز على العلم وجعل البحث العلمي عنصراً مكماً للتدريس متجاوزاً الحدود البينية بين العلوم المختلفة في محاولة لجعل الجامعة رافداً مباشراً للاقتصاد والمجتمع؛ وهذا ما جعل جامعة برلين العريقة من بعده تتبني مُدخلات في سياساتها أهمها: اعتماد البحث العلمي أساساً لتنمية المعرفة؛ والعمل على تطوير وتطويع التكنولوجيا لخدمة العلم والأكاديميين.

وعليه فإن هذا العمل البحثي يُعد مداخله تحليلية لقضية مهمة هي: "روابط التمكين للرأسمال الاجتماعي ودور الجامعات في التنمية المستدامة" من خلال رصد مؤشرات الاستثمار في رأس المال الطبيعي والاستثمار في رأس المال البشري في قطاعي التعليم الجامعي العام والخاص؛ لتحديد أهم روابط التمكين ظل ايدلوجية العولمة وقيمها الليبرالية الجديدة؛ وما ينبغي أن تتخذه الحكومات من تدابير اضافية للتمويل وضمان تحقيق تكافؤ الفرص؛ في الانتفاع من العملية التعليمية على مستوى الفرد والمؤسسة والمجتمع؛ في ظل الدعوات المطالبة بتعميم الاقتصاد والتبادل الحركي نموذج مرجعي للقوى الثقافية المحركة لسياسات الإصلاح للتعليم الجامعي.

ومن تم فإن ما سبق ذكره يُعمق الرؤية في هذه القضية من خلال تبين دور الجامعات واستراتيجية التمكين والقوى للرأسمال البشري؛ والركون لبناء سلوك الإنسان وتعزيزه بالمهارات إذا كنا نريد ترسيخ ثقافة الاستثمار الفكري والتعليمي في الموارد البشرية التي هي عصب الحياة؛ وبناء على ذلك نورد هذه القضية من خلال البحث في التساؤلات التالية:

① ما هي أبرز مفاهيم الاستثمار في مؤسسات التعليم الجامعي؟

- ② كيفية توظيف الاستثمار كمدخل للجودة الشاملة في التعليم العالي؟
- ③ هل المشروعات الاستثمارية في التعليم الجامعي بديلاً عن برامج الإصلاح في التعليم الجامعي؟
- ④ ما هو واقع التعليم في الوطن العربي والإسلامي كي نستثمر ظل المقتضيات الفكرية والمادية؟
- فما لنا إلا أن نسلم بأن العولمة تلقي بظلالها على تغيير طبيعة ودور الجامعات المعاصر؛ وأن ذلك جعل المؤسسة الجامعية تسهم اسهاماً فعلاً في تدريب كوادرها البشرية؛ وتأهيلهم لسوق العمل وخدمة المجتمع وتلبية احتياجات برامج التنمية؛ وعظمت من الفرص المعرفية والاستثمارية وقللت القيود على حركة رأس المال والسلع والخدمات وتجلياتها المادية المثيرة.

مشكلة البحث Research Problem

تسلط هذه الورقة الضوء على أهمية التفاعل الإيجابي بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع؛ وتؤكد دور العوامل البيئية في تحديد معيار قيمة رأس المال البشري في المجتمعات الإنسانية؛ وتشير لخيارات التباين سلباً أو إيجاباً وفقاً لمستويات الإنفاق وتبني الخطط والبرامج والإصلاحات النهضوية بالمؤسسات التعليمية من مجتمع لآخر.

لأن مدلول رأس المال الاجتماعي Social Capital ما هو إلا قيمة وفعالية العلاقات الاجتماعية ودور التعاون والثقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية؛ وأن تلك الروابط الاجتماعية الأولية ولدت بين فئات المجتمع منذ الميلاد وعظمت بحدثة المجتمعات الإنسانية. فما أورده (برديو عام 1984م) بشأن ربط رأس المال الاجتماعي بالتحليل الطبقي يؤكد أن رأس المال الاجتماعي ما هو إلا رصيد اجتماعي من العلاقات والرموز يتفاعل مع الرصيد الذي يملكه الفرد من رأس المال المادي؛ فهو رصيد قابل للتداول والتراكم والاستخدام؛ فالفرد عندما ينشئ شبكات اجتماعية أو ينضم إلى أحزاب سياسية أو يستخدم ما لديه من رموز المكانة في ممارسات اجتماعية؛ فإنما يكون لنفسه رصيداً اجتماعياً وثقافياً يزيد من مصالحه ومن رصيده من القوة والهيبة فتظهر الإمكانية في تحويل رأس المال الاجتماعي إلى رأس مال مادي مثلما يتحول رأس المال المادي إلى رأس مال اجتماعي .

والاستدلال السابق يشير لعدد التطلعات والآمال التي نسعى لتحقيقها ومنها مفهوم (التمكين Empowerment) لرأس المال الاجتماعي؛ وتحفيز مسؤوليته الاجتماعية في تعزيز دوره كمورد بشري في صناعة القرار؛ وإبداء الرأي والتأثير في بيئته إيجاباً لدعم برامج التنمية الشاملة؛ وعليه يُمكننا أن نلتزم أهمية هذا العمل البحثي؛ وتبين العلاقة بين روابط التمكين ومستويات التنمية المؤسسية في الجامعات المحلية والعربية من حيث: (المدخلات - العمليات - المخرجات) كمؤشرات حقيقية توطن لتنمية بشرية شاملة تدعم قدرات الرأس المال الاجتماعي لبناء مؤسسات ومجتمعات النقلة؛ فعدد الكتابات اليوم تشير إلى ما يُجمع عليه المُفكرون من قبول دور الجامعات في البحث العلمي بالاشتراك مع مجتمع المشروعات والاستثمار والتنمية.

لذا يُمكننا القول بأن تهيئة رأس المال البشري والاجتماعي لممارسة الأعمال وتفعيل الخطط والبرامج بالجامعات تُعد مؤشر لقياس مستويات الإنجاز والإنتاجية في كل المجتمعات الإنسانية؛ وأن عديد المجتمعات والمؤسسات الجامعية المعاصرة لديها التهيؤ والاستعداد لذلك. فالمستقبل في عصرنا اليوم ليس للمادة أو الرأس المال الاقتصادي فقط؛ وإنما المستقبل لأصحاب المعارف المتنوعة باعتبارهم أهم عوامل الإنتاج.

وبالتالي فعلينا أن نعول كثيراً على دور طلاب العلم والأساتذة الجامعيين والموظفين كقيمة فعلية في حقل التنمية الجامعية والمجتمعية؛ وأن فعالية الإداء تتأثر بقيمة الرأسمال الاجتماعي ومستوى إنتاجيته في المجتمع. فالرأس المال الاجتماعي قد يتحول لرأس مال مادي مثلما يتحول رأس المال المادي إلي رأس مال اجتماعي من خلال الطاقات والعلاقات الاجتماعية والصلات الثقافية التي تربط بين الأفراد؛ مما يُساعد في شيوع روح التعاون ويؤدي إلى التمكين ويرفع الإنتاجية ويحقق المصالح المشتركة.

ما يجعلنا نُقر بأهمية تبني استراتيجية التكامل في وضع السياسات الجامعية وإلزام المؤسسات بروابط التمكين والصناعة. وننوه هنا للتجربة اليابانية إذ يقوم الباحثون في الشركات بتأليف بحوث مشتركة مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات؛ ويقضون بعض الوقت في العمل بالمعامل الجامعية للقيام بمشروعات مشتركة مع الباحثين في الجامعات؛ ويدخلون معهم في ترتيبات استشارية ليتم تفضيل الشركات غير الرسمية لذلك."

أهمية البحث Research Importance

نورد أهمية موضوع هذه الورقة في المبررات التالية:

- ① إبراز أهمية مفهوم الرأسمال الاجتماعي وروابط التمكين بمؤسسات التعليم العالي.
- ② الإسهام في رصد الدور الاستثماري للمؤسسة الجامعية المعاصرة وطبيعة الاستثمار في الموارد البشرية كرأسمال اجتماعي.
- ③ تنبيه الأكاديميين بالجامعات لفاعلية الروابط المهنية والمدنية في تمكين الرأسمال الاجتماعي بمؤسسات التعليم العالي من إحداث النقلة في القطاعين العام والخاص.
- ④ الإثراء المعرفي وتركيز الاهتمام على أهم قضايا التنمية الشاملة للرفع من قدرات الرأسمال الاجتماعي بمؤسسات التابعة للتعليم.

أهداف البحث Research Goals

حُددت أهداف هذه الورقة العلمية في الآتي:

- ① التعرف على مدلول روابط التمكين ومدلول الرأسمال الاجتماعي في مؤسسات التعليم العالي وكيفية استثمارها وتوظيفها لخدمة المجتمع.
- ② الكشف عن علاقة روابط التمكين لرأس المال الاجتماعي في بناء مداخل الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.

③ التعرف على الدور الجديد للمؤسسات الناقلة للمعرفة والجامعات ورصد بعض مؤشرات الاستثمار المادي والفكري في القطاعين العام والخاص.

④ إبراز واقعية العلاقة بين دور السياسات الجامعية بمؤسسات التعليم العالي (الخطط والبرامج) وتدعم الرأسمال الاجتماعي بالمؤسسات الناقلة للمعرفة في القطاعين العام والخاص.

فروض البحث Research Hypothesis

بالاستناد لإشكالية البحث في موضوع هذه الورقة تم التوصل للفروض التالية:

① روابط التمكين لرأسمال الاجتماعي تؤثر في مستويات التنمية وأدوار المؤسسات الجامعية المنوطة بها ظل الواقع المعاصر.

② القيمة الفعلية لخطط التنمية داخل الجامعات لا تستهدف دمج روابط التمكين للرأسمال الاجتماعي بالدورات التدريبية وبرامج تنمية المهارات العلمية والعملية.

③ الدور التقليدي للجامعات لا يُمكن من تدعيم الاستثمار الفكري والمادي في كل من رأس المال الاجتماعي والمؤسسة الجامعية.

نوع البحث ومنهجه Research type and approach

تم اتباع المنهج الوصفي فهو الطريق الواضح في التعبير عن شيء أو في عمل شيء أو في تعليم شيء طبقاً لمبادئ معينة وبنظام معين؛ بغية الوصول إلى غاية معينة

ووفقاً لموضوع هذه الورقة فقد تم اعتماد المنهج الوصفي لأهميته في البحوث الاجتماعية فهو الأنسب لوصف الظواهر الإنسانية المتسمة بالتبدل والتحول؛ وتقصي الحقائق وتبنيهاً في الأدبيات والدراسات السابقة؛ ومن تم استخدم أسلوب تحليل المضمون في التعامل مع المعلومات والبيانات المجمعة من الاستبيان المُعد سلفاً لغرض هذا البحث؛ وكان ذلك نهجاً وطريقة تحليلية لقياس الآراء المتعلقة بالرأسمال الاجتماعي من قبل الأكاديميين بمؤسسات التعليم العالي.

حدود البحث Research Borderlines

حدود الموضوع Object Borderlines

تتمركز على وصف وتحليل القضايا الواردة في عنوان الورقة البحثية وهي: (روابط التمكين لرأس المال الاجتماعي ودور الجامعات في التنمية) ويقتصر مجتمع الدراسة على رصد القيمة الفعلية للموضوع المتار بالرجوع إلى المصادر والمراجع والأدبيات؛ وتجميع كل ماله علاقة مباشرة وغير مباشرة وفقاً للأهداف والفروض التي تم استنباطها من مشكلة البحث.

حدود المكان Place Borderlines

تم انتقاء مجتمع الدراسة من الحُدود البيئية لمركز بحوث التقنيات الحيوية التابع لهيئة البحث العلمي والتكنولوجيا وبأن يكون المستهدف في عينة البحث جل العاملين من بُحاث وأكاديميين كونهم جزء من الرأسمال البشري والاجتماعي بالجامعات الليبية.

أداة البحث Research Tool

يتم استخدام أداة بحث تناسب وصف وتحليل (روابط التمكين لرأس المال الاجتماعي ودور الجامعات في التنمية) بما يتيح كشف العلاقة بين المتغيرات التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في تقييم مستويات التنمية في مؤسساتنا الجامعية؛ وحتى تكون البيانات والمعلومات المتحصل عليها دقيقة وموضوعية؛ وحتى تتم الإجابة عن تساؤلات البحث المتضمنة في الإشكالية والأهداف لإثبات الفروض أو نفيها في النتائج؛ فإن الباحثة أرفقت الملاحظة كأداة بحث لاستمارة الاستبيان لأجل تقصي آراء المهتمين من داخل الجامعات؛ ومراكز البحث عن العبارات حول موضوع وفق أسئلة محددة واستبار لعينة مختارة من ذات المجتمع.

عينة البحث Research Sample

تتكون عينة البحث من (25) مفردة من حملة المؤهلات العليا العاملين بمركز بحوث التقنيات الحيوية؛ وهم من تم رصد واستطلاع آرائهم بشأن موضوع البحث.

المقياس الإحصائية Criterion of The Statistic

تم الاستعانة بالإحصاء الوصفي واستخدام وسائل قياس إحصائية لوصف البيانات والمعلومات المجمعة؛ عن موضوع الورقة البحثية باستخدام الأساليب الرياضية المحددة؛ التي تُعد عملية تنظيمية للبيانات المجمعة بهدف الوصول إلى تعليقات وتفسيرات للظاهرة محل لدراسة. من خلال برمجة البيانات إحصائياً وتفرغها وتسجيلها في ذاكرة الحاسوب وتجهيزها لعملية التحليل الإحصائي باستخدام حزمة التحليلات الإحصائية لبحوث العلوم الاجتماعية (spss) وفق تطبيقات واختيارات إحصائية تتيح معالجة البيانات المجمعة والتوصل إلى قرارات مناسبة تعمم على المجتمع الذي أخذت منه العينة.

مصطلحات البحث Research Terms

تباعاً لقراءتنا وما تشكله من مساراً فكرياً تم الخوض في المصطلحات التالية والتي لها علاقة مباشرة بعنوان الموضوع؛ وكانت المنطلق في تحديد الدلالات وفقاً للمفاهيم التي تحقق مزيداً من الدقة والموضوعية لحصر الإشكالية متار البحث وتحليلها بمهنية؛ وفقاً للمصطلحات الرئيسة المتعلقة بموضوع (روابط التمكين للرأسمال الاجتماعي ودور الجامعات في التنمية).

① الروابط Links:

لغتناً: تعني العلاقة الوصلة بين الشئيين؛ وتدلل على الجمع ومفردها الرابطة. ويراد بها قصداً: الجماعة يجمعها أمر يشتركون فيه- فيقال رابطة الزواج ورابطة والدم وغيرها. المفهوم يشير الى الروابط البشرية والاجتماعية؛ التي لها دور فعال في بناء العلاقات الإنسانية الهادفة؛ كالأحزاب والنقابات والاتحادات والتكتلات والأندية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

② التمكين Empowerment:

لغتهاً: "يُقال أمكنني الأمر، يُمكنني، فهو ممكن".

وإصطلاحاً يُراد بمفهوم التمكين "تحرير الإنسان من القيود وتشجيع الفرد وتحفيزه ومكافأته على ممارسة روح المبادرة والإبداع".

فهو يشير لأهمية المشاركة بين العاملين والإدارة العليا في أربعة عناصر أساسية هي: (المعلومات عن المنظمة؛ والمعرفة التي تساعد العاملين على فهم أعمالهم والمساهمة في الأداء الكلي للمنظمة؛ بالإضافة إلى المكافآت التي تحدد على أساس أداء المنظمة؛ وأخيراً اتخاذ القرارات التي تؤثر في أداء واتجاه المنظمة).

ويُعرف كذلك بأنه "الطريقة التي بواسطتها يتم مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ أن تتحكم في ظروفها وتستطيع إنجاز أهدافها؛ لتكون قادرة على العمل لمساعدة نفسها وغيرها على زيادة مستوى معيشتها؛ بالتركيز على نقاط القوة للتيسير الموارد بزيادة المشاركة في الأعمال المجتمعية".
وبذلك يُسمح لروابط التمكين أن تجعل من الرأسمال الاجتماعي أكثر قدرة واستجابة لتغيير البيئة تغييراً منشود عن الطرق التقليدية.

③ الرأسمال الاجتماعي Social Capital

تشير عديد الكتابات بأن الرأسمال الاجتماعي مصطلحاً سوسيولوجي ومفهوم متعدد الأبعاد يُمكن أن يُعرف بطرق مختلفة تتباين بتباين المنظورات الفكرية إليه؛ وحدائمه المفهوم ومضامينه تدل على قيم وفاعلية العنصر البشري؛ وعلاقاته الاجتماعية من خلال التراكم عبر فترات طويلة من الزمن. وعرف (بير بيرديو) الرأس مال الاجتماعي من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية والأسرة؛ مؤكداً أن الأسرة هي التي تنظم رأس المال البشري وتنقله عبر الأجيال؛ وأن رأس المال الاجتماعي هو الذي يحافظ على التفاعل الاجتماعي بين القوى الفردية والجماعية داخل المجتمع الطبقي؛ الذي تسود فيه التباينات الاقتصادية والاجتماعية؛ وأنه الموارد الكامنة في البناء الاجتماعي والوصول إليها مُمكن بأفعال مقصودة وتتلخص في أمرين هامين هما - علاقات وشبكات يُقيمها الأفراد لتحقيق أهداف مُعينة؛ ومنظومة قيمية تتبنى ضمن أسسها قيم الثقة والشفافية وتقبل الآخر والعقلانية. وبذلك نستدل على ما توصل إليه الاجتماعيون في أن رأس المال الاجتماعي لا يكون فرداً بذاته؛ كما هو الحال في رأس المال المادي أو البشري؛ وإنما يتكون في إطار جماعة اجتماعية يرتضي الأفراد الانضمام لها من أجل استغلال ما توفره العضوية في هذه الجماعة من مزايا ورصيد اجتماعي. إذاً مدلول رأس المال الاجتماعي يتمحور حول عدة أبعاد أهمها: التعاون والتماسك الاجتماعي والثقة والالتزام؛ لتسهيل عمليات التناسق والتكامل في تحسين أداء المؤسسة.

④ الدور The Role:

تؤكد نظرية الدور بأن لكل فرد من أفراد المجتمع مركزاً اجتماعياً؛ يتطلب أن يشغله في السلم الاجتماعي؛ وأن أسلوب الفرد ومساهمته في الحياة الاجتماعية؛ مقترن بما يتوقعه المجتمع من كل أفرادهم لشغلهم وضعا معيناً؛ لأن الدور رباط اجتماعي يُحدد توقعات والتزامات تقترن مع المواقع الاجتماعية.

وبالتالي فالأوار الاجتماعية هي عجلة التغيير في كل المجتمعات؛ فالدور يتحدد من خلال انماط السلوك المتوقعة من الأشخاص شاغلي المكانة في الأنساق الاجتماعية؛ ونؤكد أن توقعات الدور المرتقب من الفرد داخل المؤسسات الجامعية؛ وفي إطار سياساتها ووظيفتها وبرامجها له أهمية بالغة الأثر في توجيه التفاعل؛ الذي نراه وسيلة لتحقيق الأهداف العلمية والعملية بالمؤسسات الجامعية؛ وأن مؤسسات التعليم العالي ما هي إلا مؤسسات مجتمعية لها نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ في ضوء سياساتها المثالية بهدف تجنيد الطاقات والقدرات وتشجيع المساهمات لإحداث تغير مجتمعي يدفع بعجلة التنمية.

5 الجامعة The University:

إن المؤسسة الجامعية لم تكن وليدة الصدفة؛ وإنما هي محصلة مسيرة تاريخية وتراكمية لأنظمة وأعراف مجتمعية؛ حتى أصبحت هياكل تنظيمية تتجه لتقاليد أكاديمية عالمية تضم كل من: الأساتذة والطلاب والمباني والكليات المتنوعة والبرامج التعليمية بمقرراتها الدراسي؛ وفقاً لمبدأ التنافسية العلمية؛ فهي "مؤسسة تربوية تعليمية بحثية وتنموية وقيادية عالية في المجتمع؛ تعمل على تنمية المجتمعات وتقدمها؛ من خلال اعداد الكوادر والطاقات والقوى البشرية الفنية والعلمية؛ وكذلك اعداد القيادات الفكرية؛ في مجالات التعليم التربوي المختلفة؛ وإرساء البحوث العلمية؛ وتأسيس المدارك الفكرية والبحثية؛ للتقصي واكتشاف المعرفة النظرية وتطبيقاتها في الحياة".

وعليه فإننا نتبنى الرأي القائل بأن الجامعة "مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بالمناخ الاجتماعي المحيط بها؛ فهي من صنع المجتمع من ناحية وأداته في صنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية. وأنها من أهم مؤسسات التنمية الشاملة؛ حيث تتحمل مسؤولية إعداد الكوادر وتأهيل الموارد البشرية.

6 التنمية الشاملة Comprehensive Development:

يُعد ظهور مفهوم التنمية الشاملة من أهم المتطلبات؛ التي أثرت بشكل كبير على نظم التربية المتبعة في العالم اليوم؛ وأنها إحدى نماذج التنمية التي تتبناها العديد من الدول في مجال التربية والتعليم؛ والتي تتبنى الاستدامة في إعادة توجيه التعليم استجابة للمتغيرات وحاجة المجتمع؛ وأنها " عملية تمثل نمو مستمر مدى الحياة وشامل لجميع مقومات مهنة التعليم؛ نسعى من خلالها لتحسين كفاءات المعلمين المهنية من خلال تزويدهم بكل جديد في مجال المعارف والمهارات والسلوكيات المهنية التي يجب عملهم للرفع من الأداء المهني والإداري ويحقق التوافق مع المتغيرات والمستجدات البيئية.

ويُراد بها في البحث جودة الأداء بكل مؤسسات التعليم العالي بما يُمكن من إعداد خريجين يمتلكون مواصفات ومهارات تُمكنهم من تلبية احتياجات التنمية في مجتمعاتهم؛ وكل ذلك بهدف إصلاح التعليم الجامعي والاستثمار لكل الطاقات والموارد البشرية للمؤسسة؛ لتحقيق أهدافها من جهة واشباع احتياجات العملاء من جهة وتحسين الإنتاجية في ضوء مدخل الجودة الشاملة. وأن البحث يرنو إلى الاطلاع على وجهات النظر المتعددة الخاصة بأهمية الرأسمال الاجتماعي ليساهم في تحفيز البُحاث لدراسة مثل هذه المواضيع في مؤسسات التعليم العالي: لحل الإشكالات التي تُعيق تحسين كفاءة المنظمة وقيمتها التسويقية.

الدراسات السابقة *previous studies*

الدراسات العربية *Arab Studies*

نتناول فيما يلي عرض الدراسة ذات الصلة بموضوع البحث وهي الآتي:

① دراسة الأخضر عزي ونادية إبراهيم بجامعة محمد بوضياف قسم العلوم التجارية - المسيلة/الجزائر بعنوان (دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة لواقع الجامعة الجزائرية) - منشورات المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي؛ استعان الباحثان بالمنهج الوصفي وفق أسلوب دراسة الحالة؛ وحُددت إشكالية البحث في تساؤل رئيس وهو: ما مدى مساهمة الجامعة بوظائفها الحيوية في تفعيل حراك التنمية المستدامة في المجتمع؟ وتم صياغتهما للفرضيات وفقاً للآتي:

الأولى: تعد الجامعة عنصر الدوران الاستراتيجي في النظام التعليمي لأي بلد لكونها تسهم بفاعلية في تكوين رأس المال البشري.

الثانية: تمثل الجامعة أداة أساسية في تشكيل خطط التنمية المستدامة من خلال ثلاث أبعاد: وظيفة التكوين الجامعي والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته.

الثالثة: تنجز استراتيجية التعليم الجامعي الجزائري رغم الترددات التكوينية الكمية والنوعية؛ الذي يحقق استراتيجية التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة؛ ولخص أهمية البحث في إبراز الدور الممكن أدائه من طرف الجامعة لتحقيق تنمية رأس المال البشري.

ولُخصت الأهداف في عرض المشكلات والمعوقات التي تعيشها الجامعة رغم حجم الإنفاق المالي الكبير والتي حالت دون قياسها بإداء وظائفها في تحقيق التنمية المستدامة؛ وكذلك حصر الصعوبات التي تواجهها الجامعة من خلال تحليل كفيّل بإيجاد مقترحات للحلول المتعلقة بالتكوين الجامعي والبحث العلمي ومخرجات النخب العلمية وسبل تفعيل علاقة الجامعة بمحيطها وتوصل الباحثان إلى: أن تحقيق التوافق التام بين التعليم الجامعي وتنمية رأس المال البشري ليس بالأمر اليسير؛ وربما يكون أمراً مستعصياً على الجامعة المنفردة في انجازه؛ إلا أنه بالإمكان تحقيق ذلك من خلال التعاون والتضامن بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ومؤسسات المجتمع الأخرى بوضع صيغة للعمل المشترك

للمواءمة بين الفرص التعليمية المتاحة ومتطلبات المجتمع وخطط التنمية المستدامة؛ ويمكن الوصول إلى ذلك وفقاً للآتي:

- تطوير سياسة القبول من خلال تقليل فرص القبول في التخصصات والبرامج التي لا يحتاجها قطاع العمل؛ ويكثرها عدد الباحثين عن عمل؛ وربط المقررات التي يدرسها الطالب بالميدان الفعلي للعمل؛ لتحقيق تكامل بين الجوانب النظرية والعملية؛ وتطوير مخرجات التعليم الجامعي؛ فهناك بعض الآليات والطرق التي تضمن الاستثمار في البحث العلمي لضمان تحقيق التنمية المستدامة والمتمثلة في وجود سياسة علمية تعمل على تفعيل البحث العلمي؛ ويكون ذلك بإنشاء هيئة عليا مشتركة للبحث العلمي؛ تنتمي هذه الهيئة وتضم ممثلين عن الجامعات؛ لوازرة التعليم العالي والبحث العلمي والقطاع الخاص والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي؛ تعمل على توحيد الجهود العلمية والبحثية في الجامعات والمؤسسات الأخرى؛ وتوجيه الباحثين نحو البحوث العلمية الأكثر فائدة لتلبية حاجات المجتمع؛ وتوفير التمويل اللازم للبحث العلمي؛ ولن يتحقق ذلك إلا بتخصيص أموال كافية لتجسيد الإنجازات البحثية والتطويرية والإبداعية؛ التي تمت في مخابر البحث وغير مجسدة في حيز الاستثمار فقط، وفي زيادة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي؛ والخروج من النظرة الضيقة القائمة على الفهم الخاطئ؛ ويتعين أيضاً توفير المستلزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جميعها الملائمة لتحفيز الباحثين على الإبداع. وهذا يستوجب تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل ونشر ثقافة العمل الحر في بناء الأجيال القادمة؛ والاعتماد الأعظم على توظيف الذات؛ وبهذا المعنى تتحول الشهادة الجامعية من كونها وثيقة التوظيف المستديم إلى كونها مجرد بطاقة دخول إلى عالم العمل .

② دراسة حسين بركاتي بعنوان: واقع إدارة المعرفة وتنمية الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية في ظل التحولات نحو الاقتصاد المعرفي: دراسة حالة بعض المؤسسات؛ جامعة محمد بوضياف المسيلة - بولاية المسيلة، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 167 العدد: 13/2015 وتناول الباحث خلالها المعطيات الجديدة والتغيرات التي شهدتها اقتصاد اليوم؛ ومن أبرزها التحول نحو الاهتمام بالمعرفة كعامل استراتيجي في خلق الثروة وما يعرف اليوم بالاقتصاد المعرفي؛ ما جعل المنظمات تبحث عن إدارة جيدة لها؛ والتأكيد بأهمية عدم تجاهل تلك المنظمات للمورد البشري كأساس إنتاج المعرفة؛ وبين الباحث أهم التحديات التي فرضها الاقتصاد المعرفي على المنظمات بالإضافة إلى واقع تطبيق كل من إدارة المعرفة وتنمية الموارد البشرية ببعض المنظمات الناشطة بولاية المسيلة.

③ دراسة زيري رمضان وعنوانها (مسؤولية رأس المال الاجتماعي تجاه تحقيق تنمية بشرية مستدامة)؛ بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة. انطلق الباحث من أن الجماعة التي يكون أعضاؤها جديرين بالثقة؛ ويضعون ثقة بالغة في بعضهم البعض؛ سوف تكون أكثر قدرة على الإنجاز بالمقارنة مع الجماعات الأخرى؛ التي تفتقد للثقة بين

أفرادها؛ وأن رأس المال الاجتماعي ظهر مع كتابات كل من (أليكسيس دي توكفيلوليدا هانيفان وجيمس كولمان) وفي مرحلة لاحقة مع روبرت بوتنام وفي العقدين الأخيرين تبنى البنك الدولي والهيئات الدولية مصطلح رأس المال الاجتماعي ورأس المال المؤسسي؛ ودورهما في الإنتاجية ومكافحة الفقر وتعزيز الثقة والاحترام داخل المجتمع؛ وكون أن تراكمهما يؤدي حتماً إلى خلق نواة استراتيجية للتنمية البشرية المستدامة؛ وعزز ذلك بتساؤل رئيس هو:

- ما الذي يُعنى برأس المال الاجتماعي؟ وما الفارق بينه وبين صور رأس المال الأخرى؟ وما المسؤوليات التي يمكن أن يضطلع بها في سبيل الوصول إلى تنمية بشرية مستدامة؟
وحدد الباحث القضايا التالية بالبحث والإجابة عنها:
ستحاول الدراسة الإجابة عن هذه الأسئلة وفقاً للخطة التالية:
أولاً: رأس المال الاجتماعي: إعادة تعريف لرأس المال من أجل تنمية بشرية مستدامة
ثانياً: المسؤولية الاجتماعية لرأس المال الخاص.

ثالثاً: مسؤولية رأس المال الاجتماعي في تحقيق تنمية بشرية مستدامة.
وتوصلت الدراسة إلى أن رأس المال الاجتماعي من أهم أصناف رأس المال؛ لكونه لا يوجد في الأشخاص ولا في الواقع المادي؛ وإنما في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد؛ لكونه مجموعة من العلاقات والروابط الاجتماعية التي تتكون بالتفاعل وينضم إليها مجموعة من الأفراد في إطار بناء اجتماعي ولخدمة أهداف مشتركة؛ وهذا الصنف التراكم من رأس المال مفتاحاً لنمط جديد من التنمية هي الأكثر إنسانية واستدامة في نفس الوقت؛ كما توصل إلى أن الأهمية القصوى لرأس المال الاجتماعي تنبع من كونه أحد العناصر المكونة لدالة الإنتاج بمفهومها الجديد والمركب؛ وهو ما يبرئ البيئة الصالحة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام؛ كما أن رأس المال الاجتماعي يعزز الثقة واحترام التقاليد بين أفراد المجتمع؛ هذا على غرار مأسسة العمل الجمعي وتعزيز الديمقراطية عبر إحياء الشبكات المدنية؛ وهو ما يتضح فيما أسماه توكفيل (فن الترابط المدني) وتكريس الديمقراطية التساهمية ودولة الحق والقانون؛ كما أن الميزة الأهم لمسؤولية رأس المال الاجتماعي تتجلى في الاقتصاد الكلي كونه ييسر المعاملات الاقتصادية والتجارية؛ ويخفض تكلفة نقل السلع والخدمات؛ وهو الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى خلق نواة استراتيجية للوصول إلى تنمية بشرية مستدامة.
أولاً: روابط التمكين بالجامعات.

يمثل البحث العلمي بالجامعات اللبنة إحدى أهم وظائف الجامعة المنتجة؛ لأجل تحقيق أهداف المجتمع؛ ولكن يظل القصور ملحوظاً في أداء بعض القيادات السياسية؛ في مجال تنمية البحث العلمي؛ وآلية وضع سياسات واضحة المعالم كما يراد لها من النخب وأساتذة الجامعات في ليبيا والوطن العربي عموماً؛ وذلك لعدم ربط الاستراتيجيات العلمية والتكنولوجية في بعض هذه البلدان

- بخطة التنمية؛ وغياب التنسيق بين مراكز البحث العلمي والتكنولوجي والقطاعات الأخرى؛ مما يضعف من محصلة منتوج تنمية قدرات الموارد البشرية في مجتمعاتنا لعدة أسباب أهمها:
- الاتصال غير الفعال بين القيادات بالجامعات والروابط والاتحادات والنقابات المهنية والطلابية.
 - التعامل مع المتغيرات العالمية المتسارعة في مجال البحث العلمي والتعليم العالي بمعيار التقليد لا المنافسة؛ مما يُضعف من قوة المؤسسات ويُمدد في استمرار وجود بعض المشكلات المتعلقة بالتكنولوجيا والأبحاث؛ وكذلك فقدان الكفاءات البشرية كرأسمال اجتماعي.
 - تدني التمويل الخاص بمشاريع التعليم العالي؛ فبالرغم من أهميته في تطوير الرأسمال الاجتماعي والارتقاء بأداء أعضاء هيئة التدريس؛ ومخرجات الأداء الطلابي ترصد تقارير المتابعة عديد المشكلات والمخاطر؛ التي تتكرر منذ سنين داخل الجامعات وضمن برامجها.
 - توطين التجارب الغربية المهذرة للوقت والمال من بعض القيادات السياسية في مجتمعاتنا العربية؛ وفق استراتيجيات لا تخدم البحث العلمي؛ ولا تبني مؤسسات ناقلة للمعرفة المنتجة للأبداع.
- وهنا تجدر الإشارة لأهمية تبني أدوار جديدة بالجامعات لتلبية تطلعاتنا؛ في احداث مجتمعات النقلة المعرفية والاقتصادية؛ وتدفع بعجلة التنمية في شتى المجالات الحياتية؛ وهنا نخرج على ما ورد بكتيب الإدارة العامة بوزارة التخطيط والمعلومات بالسعودية من أن أحد خبراء الوظيفة الثالثة (آتيا بوستيس) الذي عكف في النمسا على مشروع خاص بأنشطة الوظيفة الثالثة؛ وبتنسيق من وزارة التعليم في النمسا؛ ويهدف هذا المشروع إلى تحليل الخطط الاستراتيجية؛ والأداء وتقارير رأس المال الفكري في كافة الجامعات النمساوية؛ ومن ثم يكون هناك توصيات ومقترحات للجامعات وللوزارة؛ كفيلة بتطوير أنشطة الوظيفة الثالثة؛ والتوقعات بالانتهاء من المشروع حُددت في نهاية العام 2014م

فما سبق جعلني أسلط الضوء على برامج التنمية المهنية كمفهوم ضمني في عنوان البحث؛ ودور مراكز التنمية المهنية بالجامعات في مجال التقييم وتوكيد الجودة بمؤسسات التعليم العالي؛ ورصد ما تواجهه من تحديات تحد من تحقيق الأهداف المرجوة " فالدور المهني الجديد للأستاذ الجامعي يتطلب إعداد مقررات تعاصر القضايا وتحديثها العلمية؛ باستخدام الاتصال المباشر من خلال شبكة المعلومات أو الانترنت؛ أو البحث عن المعارف الجيدة واختيارها ومعالجتها وتوظيفها استخداماً لروافد النواحي الأكاديمية والمهنية والثقافية بصورة مستمرة وتتبع كل جديد.

وعليه فإن تنظيم عمل الروابط والاتحادات والنقابات المهنية والطلابية بالجامعات؛ والمراكز البحثية لابد أن يتم وفق أطر تفاعلية تُسهم في تنفيذ برامج التنمية بمؤسسات التعليم العالي؛ في تلك الجامعات والمراكز البحثية في صورة مشاريع مشتركة أو مشاريع هيكلية أو مشاريع تكميلية؛ وأنوه بهذا الصدد لدول الاتحاد الأوروبي في تبني المشاريع بهدف خلق شركات متعددة مع الأطراف بين مؤسسات التعليم العالي ومع الاتحاد الأوروبي أو مع البلدان الشريكة في الآتي:

- نشر مناهج جديدة وأساليب جديدة في عملية التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتقديم برامج لخدمة سوق العمل.
- المساهمة في تطوير وإصلاح وإعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالي وأنظمتها.
- التعرف على الممارسات الجيدة داخل الجامعات وتطوير وسائل التمويل لبرامج التنمية داخل مؤسسات التعليم العالي.

فمثلا الجامعات والمراكز البحثية في فرنسا قامت بإنشاء شركة علمية مشتركة فيما بينها؛ تسمى SATT تكون حلقة وصل بين الجامعات والمعامل البحثية والعالم الاجتماعي والاقتصادي؛ ومهمتها تقوم على تحويل الاكتشافات إلى تطبيقات ملموسة؛ وتلبية احتياجات الشركات بما يسهم في إفادة المجتمع؛ ونشاطها يزخم بتسجيل براءات الاختراع وتحويل تقنيات الجامعة والمعامل إلى فرص تجارية؛ وهذا ما نحتاج اليه فعلا في مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

ومن ثم فإننا بحاجة ماسة لتوجيه كل قوى مؤسسات التعليم العالي نحو تطوير الاستراتيجيات؛ واتخاذ القرارات الجوهرية التي تحدد ملامح ومستقبل المؤسسة؛ ووضع الخطط المُمكنة من نموذج نقل التكنولوجيا المبني على روابط الجامعة والصناعة؛ لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة؛ ولنا مثالا في الخطوات التي اتخذتها الحكومة اليابانية؛ من خلال تطويرها مختلف الأطر القانونية التي تدعم روابط الجامعة والصناعة؛ وفق مجموعة برامج سياسية متطلبة لبحث سبل التحول للابتكار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وترجمة تلك التكنولوجيا النائمة إلى منتجات جديدة؛ أو خلق صناعات جديدة تصديرية وذات قيمة اجتماعية.

ثانيا/ الوظيفة الثالثة للجامعات.

عديد الأبحاثبين أن الاستقلالية في الجامعات هي الدعامة الأساسية في تحقيق الحوكمة الرشيدة؛ وتخريج كفاءات سليمة غير مرتبطة بالتعصب المؤدلج؛ وأن الجامعة في العصر الحالي ضمن أهم المرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة؛ وأنها كانت ومازالت تحتل داخل أي نظام تعليمي أهمية كبيرة؛ وخاصة ما يرتبط بتكوين الرأسمال البشري؛ المتميز بالمهارات العلمية العليا والمؤهل لتوظيف المعرفة وخدمة الاحتياجات الاجتماعية الضرورية؛ لإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي؛ وكذا بوصفها أداة أساسية في تشكيل خطط التنمية المستدامة؛ ويمكن للجامعة تحقيقها من خلال القيام بوظائف رئيسة ثلاث: اتفق خبراء التعليم العالي على إسنادها للجامعات الحديثة والتي تكمن في التكوين وخدمة المجتمع وتنميته".

وفي هذا البحث يُمكن لنا أن نستفيد مما قامت به بعض الجامعات في المملكة العربية السعودية بتضمين رسالتها التعليمية صيغة تعزز من دورها وأهميته في نقل التقنية؛ لتصبح الآليات التي تستخدمها الجامعات في نقل التقنية إلى منتجات من خلال عقد اتفاقات وترخيص لما تمتلكه من ملكيات فكرية؛ والدخول في تحالفات في مجال البحث مع الشركات المصنعة للمنتجات؛ وقيام

الجامعات بمساعدة شركات التقنية في بداية إنشائها؛ وذلك يؤدي إلى مكاسب مالية للجامعة وهي الوظيفة الثالثة للجامعات؛ وجرى الاتفاق بين الخبراء الذين أسسوا المشروع البحثي للوظيفة الثالثة على أن يتضمن البعد الثاني الابتكار ونقل التقنية.

ومضمون ذلك يشير الى أن المملكة السعودية من أوائل الدول التي تبنت نمط الجامعة الاستثمارية على غرار التجربة اليابانية في التعليم العالي وفي جامعة (هوتوكو) تحديداً؛ وتنهت لاستجابة الجامعات اليابانية لحوافز الحكومة نحو تقوية روابط الجامعة والصناعة؛ وما تشير إليه المؤشرات لعداد المشروعات البحثية التعاونية والشركات المختلفة والعلاقات والروابط في القرن الحالي؛ ونلاحظ أنالإضافة الاقتصادية من خلال تلك الروابط؛ تم الاعتراف بها كمهمة ثالثة للجامعات بعد التعليم والبحث؛ ويمثل هذا الاعتراف تحولاً كبيراً في الاتجاهات .

وهنا نستشهد بما أشارت إليه عديد الدراسات والكتابات والتقارير الدولية في مجال التعليم العالي؛ وندلل على دورها في التنمية والتطور؛ فالمتأمل لوضع التعليم العالي عالمياً بالجامعات؛ يدرك أن أدوار الجامعات ما تفتأ عن التحول بصورة كبيرة؛ وذلك على مستوى المفهوم والممارسة والتطبيق؛ فالتقرير الصادر عن المفوضية الأوروبية والبرنامج الأوروبي للتعليم مدى الحياة؛ ويشير أن هناك اعترافاً متزايداً

في جميع أنحاء العالم؛ بالدور الذي يمكن أن تضطلع به الجامعات؛ نحو النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في مجتمع المعرفة.

والدلائل السابقة والتالية المذكرتين أن هناك إجماعاً اليوم على أهمية وضع السياسات الجامعية والزامها بروابط الصناعة؛ أي السياسات التي تتبنى استراتيجية التكامل لقبول دور الجامعات في البحث العلمي؛ بالاشتراك مع مجتمع المشروعات والاستثمار؛ وتبني آراء المختصون بهذا الشأن أمر ضرورة لا ترف بأن للجامعة ثلاثة أهداف تتلخص فيما يأتي: أهداف معرفية - تتمحور حول المعرفة وشيوعها؛ وأهداف اقتصادية؛ تكمن في تطوير اقتصاد المجتمع وتلبية احتياجاته من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والاستفادة من خبراته؛ للتغلب على مشكلات الاقتصاد وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية وأهداف اجتماعية تقود الاستقرار المجتمعي وتنميته والتغلب على مشكلاته وقضاياها الاجتماعية؛ وتكون في مجملها على النحو التي تدريب الطالب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية؛ مثل: مكافحة الأمية؛ والإدمان؛ ونشر الوعي الصحي وغيرها؛ والربط بين نوعية البحوث ومشاكل المجتمع المحلي؛ وتفسير نتائج البُح و نشرها لإفادة أفراد المجتمع منها؛ وتنمية العقلية الواعية بمشاكل المجتمع عامة؛ والمحيط المحلي خاصة؛ تأهيل خريجين مدربين؛ بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وطبيعة تغير المهنة.

عرض البيانات والمعلومات الإحصائية :

اعتمدت الباحثة وحدة التحليل للآراء والأفكار من أشخاص أكاديميين من حملة المؤهلات العليا بالمركز البحثي من خلال عرض الاستمارة وتعبئتها مباشرةً من المبحوث؛ ومن تم اعتماد البرمجية

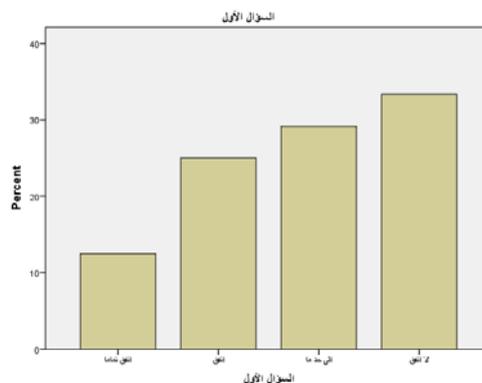
الإحصائية لإدخال المعلومات وطرق معالجتها وتطبيق الاختبارات الإحصائية؛ واختيار عينة بسيطة استطلاعية وعشوائية.

عرض النتائج البحثية وتفسيرها:

عند قراءة المحور الأول: روابط التمكين لرأس المال الاجتماعي إحصائياً تظهر النتائج تفاوتاً بين آراء أفراد العينة بخصوص روابط التمكين للرأس المال الاجتماعي ودور الجامعة في التنمية المستدامة. تحليل وصفي عام للعبارات المتعلقة بمحور روابط التمكين لرأس المال الاجتماعي

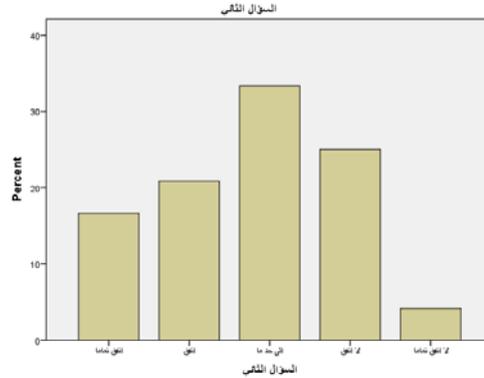
| العبارات | عدد أفراد العينة | الوسط الحسابي | الوسيط | المنوال | الانحراف المعياري |
|----------------------|------------------|---------------|--------|----------------|-------------------|
| 1 السؤال الأول | 24 | 2.83 | 3.00 | 4 | 1.049 |
| 2 السؤال الثاني | 24 | 2.79 | 3.00 | 3 | 1.141 |
| 3 السؤال الثالث | 24 | 3.54 | 4.00 | 4 | 1.021 |
| 4 السؤال الرابع | 24 | 2.83 | 3.00 | 3 | 1.007 |
| 5 السؤال الخامس | 23 | 3.13 | 3.00 | 2 | 1.058 |
| 6 السؤال السادس | 24 | 3.04 | 3.00 | 3 | 1.517 |
| 7 السؤال السابع | 24 | 2.13 | 2.00 | 2 | 1.035 |
| 8 السؤال الثامن | 23 | 2.35 | 2.00 | 2 | 1.152 |
| 9 السؤال التاسع | 24 | 2.33 | 2.00 | 2 ^a | 1.129 |
| 10 السؤال العاشر | 24 | 2.00 | 2.00 | 1 | .933 |
| 11 السؤال الحادي عشر | 24 | 3.25 | 3.00 | 2 ^a | 1.032 |

يظهر الجدول السابق المدرج اعلاه تباينا وتنوعا في قراءة مقاييس الإحصاء الوصفي وما تتضمنه العبارات بالمحور الأول (روابط التمكين لرأس المال الاجتماعي) واليكم ذلك:

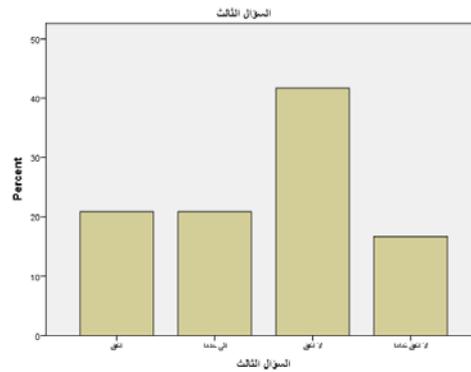


الرسم البياني السابق في الشكل (1) يبين خيارات أفراد العينة للإجابة عن السؤال: تصميم الأنشطة والدورات التدريبية لرأس المال البشري هي المستهدف الأول لدى صناعات القرار في الجامعات الليبية؛ وأثبتت

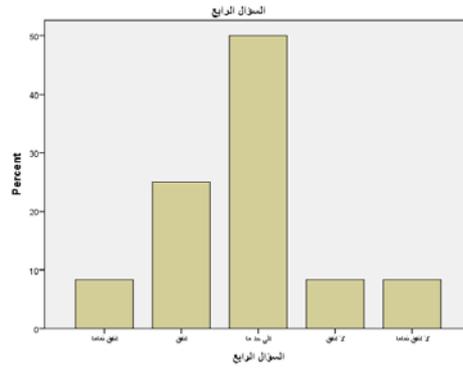
النتائج أن نسبة 33.3% اختاروا (لا أتفق) ونسبة 29.2% اختاروا (إلى حد ما)؛ و25% اختاروا (اتفق)؛ و12.5% اختاروا (اتفق تماماً)؛ وأن نسبة 0% للخيار (لا اتفق تماماً)؛ وتفسير ذلك أن ثلث أفراد العينة يخالفون ما ورد في هذه العبارة لإقرارهم بقصور الاستراتيجيات وآليات التمكين لبرامج التنمية الوظيفية والتنمية البشرية في وزارة التعليم العالي بمجتمعي.



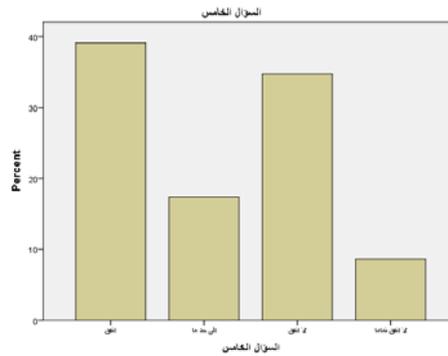
والرسم البياني في الشكل رقم (2) يبين خيارات افراد العينة للإجابة عن السؤال: سياسة الجامعة تتبنى إعادة هيكلية عمل الاتحادات والنقابات والأندية والبرامج التثقيفية داخل الجامعات الليبية وخارجها؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 4.2% اختاروا (لا أتفق تماماً) وأن نسبة 25% اختاروا (لا أتفق) ونسبة 33.3% اختاروا (إلى حد ما)؛ و20.8% اختاروا (اتفق)؛ و16.7% اختاروا (اتفق تماماً)؛ وتفسير ذلك أن سياسة الجامعات وبرامجها لا تعول كثيراً على دور هذه الروابط في تنمية المجتمع؛ وهذا يعد إحدى أهم المعوقات التي بحاجة الى أن ينظر فيها في دور الجامعات.



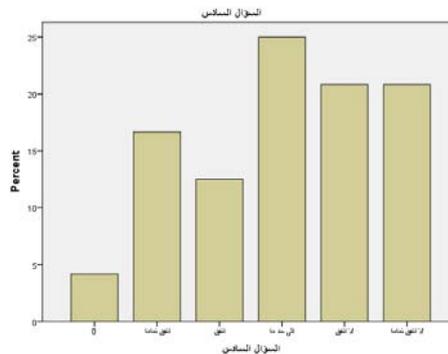
والرسم البياني في الشكل رقم (3) يبين خيارات افراد العينة للإجابة عن السؤال: غياب مبدأ المسؤولية الاجتماعية للقيادات الجامعية لا يتعارض مع دور الروابط المهنية والطلابية؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 16.7% اختاروا (لا أتفق تماماً) وأن نسبة 41.7% اختاروا (لا أتفق) ونسبة 20.8% اختاروا (إلى حد ما)؛ و20.8% اختاروا (اتفق)؛ وأن 0% للخيار (اتفق تماماً).



والرسم البياني في الشكل رقم (4) يبين خيارات افراد العينة للإجابة عن السؤال: يدرك أساتذة الجامعة مفهوم التمكين لرأس المال الاجتماعي ودور الجامعات في ذلك؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 8.3% اختاروا (لا أتفق تماماً) وأن نسبة 8.3% اختاروا (لا أتفق) ونسبة 50% اختاروا (إلى حد ما)؛ و25% اختاروا (اتفق)؛ وأن 8.3% للخيار (اتفق تماماً).

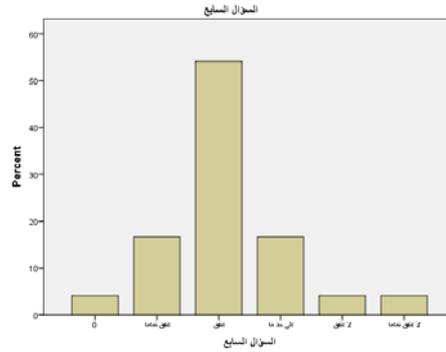


والرسم البياني في الشكل رقم (5) يبين خيارات افراد العينة للإجابة عن السؤال: روابط التمكين لرأس المال الاجتماعي لا يُمكن اعتمادها كمؤشر فعلي لتحديد مستويات التنمية الشاملة داخل الجامعات الليبية؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 8.3% اختاروا (لا أتفق تماماً) وأن نسبة 33.3% اختاروا (لا أتفق) ونسبة 16.7% اختاروا (إلى حد ما)؛ و37.5% اختاروا (اتفق)؛ وأن 0% للخيار (اتفق تماماً)؛ وأن نسبة 4.2% من الخيارات لهذا السؤال كانت مفقودة.

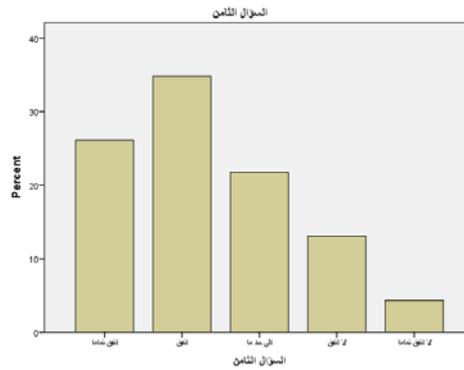


والرسم البياني في الشكل رقم (6) يبين خيارات افراد العينة للإجابة عن السؤال تقدم رئاسة الجامعات برامج تدريبية تجعل من الطلاب والموظفين وأعضاء هيئة التدريس قيمة مضافة وفعالية في

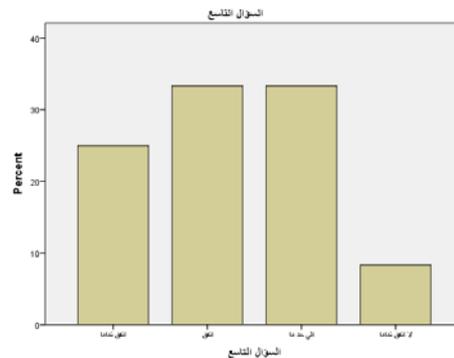
حقول التنمية؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 20.8% اختاروا (لا أتفق تماماً) وأن نسبة 20.8% أيضاً اختاروا (لا أتفق) ونسبة 25% اختاروا (إلى حد ما)؛ و12.5% اختاروا (اتفق)؛ وأن 16.7% للخيار (اتفق تماماً).



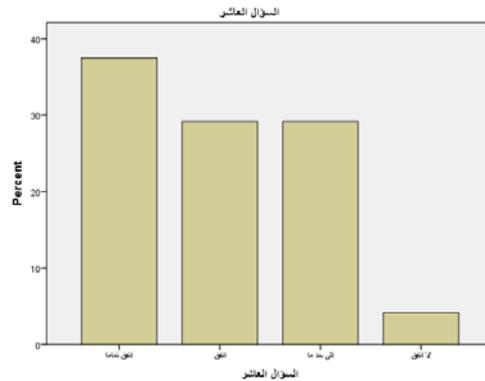
والرسم البياني في الشكل رقم (7) يبين خيارات افراد العينة للإجابة عن السؤال: الجامعة لا تتبنى مسؤولية تمكين رأس المال الاجتماعي من الوظيفة الأنسب فيما بعد التخرج؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 4.2% اختاروا (لا أتفق تماماً) وأن نسبة 4.2% أيضاً اختاروا (لا أتفق) ونسبة 16.7% اختاروا (إلى حد ما)؛ و54.2% اختاروا (اتفق)؛ وأن 16.7% للخيار (اتفق تماماً).



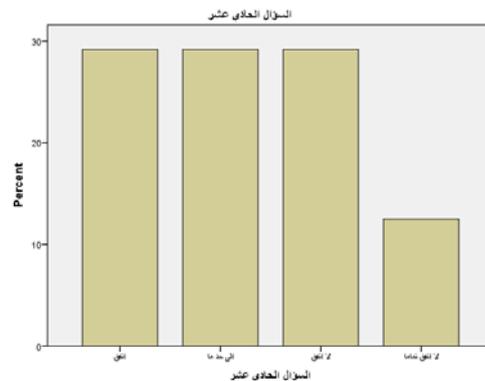
والرسم البياني في الشكل رقم (8) يبين خيارات افراد العينة للإجابة عن السؤال: تحديث روابط التمكين لرأس المال الاجتماعي لا يُعد من أهم متطلبات إدارة الجودة لدى أساتذة جامعة والقيادات الجامعية في مجتمعنا؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 4.2% اختاروا (لا أتفق تماماً) وأن نسبة 12.5% أيضاً اختاروا (لا أتفق) ونسبة 20.8% اختاروا (إلى حد ما)؛ و33.3% اختاروا (اتفق)؛ وأن 25% اختاروا (اتفق تماماً) وأن نسبة 4.2% من الخيارات لهذا السؤال كانت مفقودة.



والرسم البياني في الشكل رقم (9) يبين خيارات افراد العينة للإجابة عن السؤال: يُمكن الاستثمار في رأس المال البشري بعيداً عن روابط التمكين الموجودة داخل الجامعات لكل من الأستاذ والطالب: (اتحاد الطلبة – أندية وبرامج ومناظرات ومشروعات - نقابة أعضاء هيئة التدريس - عمادة البحث العلمي- مجتمع مدني)؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 8.3% اختاروا (لا أتفق تماماً) وأن الخيار (لا أتفق) لم يسجل أي نسبة 0% وأن نسبة 33.3% اختاروا (إلى حد ما)؛ وأن 33.3% اختاروا (اتفق)؛ وأن 25% اختاروا (اتفق تماماً).



ويبين الرسم البياني للشكل رقم (10) خيارات افراد العينة للإجابة عن السؤال: كفاءة رأس المال الاجتماعي يحتاج إلى نفقات مكلفة نوعاً ما والإيرادات الجامعية عاجزة عن تحصيل ذلك؛ وأثبتت النتائج أن الخيار (لا أتفق تماماً) لم يسجل أي نسبة 0%؛ وأن نسبة 4.2% اختاروا (لا أتفق) وأن نسبة 29.2% اختاروا (إلى حد ما)؛ ونسبة 29.2% اختاروا (اتفق)؛ وأن 37.5% اختاروا (اتفق تماماً).

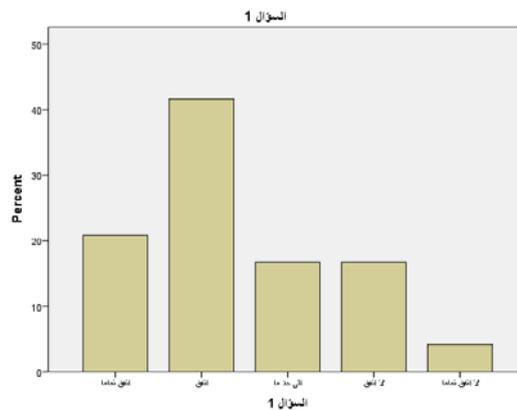


ويبين الرسم البياني للشكل رقم (11) خيارات افراد العينة للإجابة عن السؤال: القوانين والتشريعات النافذة من الرئاسة في الجامعات تسمح للجامعات الليبية بالاستثمار في التعليم الجامعي وتدعم اقتصاد المعرفة لجعل مؤسساتنا المعرفية متعلمة باستمرار؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 12.5% اختاروا (لا أتفق تماماً)؛ وأن نسبة 29.2% اختاروا (لا أتفق)؛ وتكررت النسبة للذين كان خيارهم (إلى حد ما) 29.2%؛ ونسبة 29.2% أيضاً اختاروا (اتفق)؛ وأن الخيار (اتفق تماماً) لم يسجل أي قراءة.

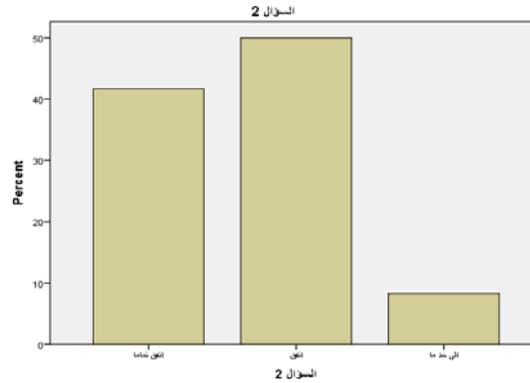
قراءة المحور الثاني: دور الجامعات في الاستثمار والتنمية احصائياً

| الانحراف المعياري | المونال | الوسيط | الوسط الحسابي | عدد أفراد العينة | العبارات | ت |
|-------------------|---------|--------|---------------|------------------|-------------------|----|
| 1.139 | 2 | 2.00 | 2.42 | 24 | السؤال الأول | ① |
| .637 | 2 | 2.00 | 1.67 | 24 | السؤال الثاني | ② |
| 1.085 | 3 | 3.00 | 2.78 | 23 | السؤال الثالث | ③ |
| .702 | 2 | 2.00 | 1.83 | 24 | السؤال الرابع | ④ |
| 1.033 | 4 | 4.00 | 3.61 | 23 | السؤال الخامس | ⑤ |
| .963 | 3 | 3.00 | 2.83 | 24 | السؤال السادس | ⑥ |
| 1.308 | 2 | 2.00 | 2.33 | 24 | السؤال السابع | ⑦ |
| .875 | 1 | 1.50 | 1.63 | 24 | السؤال الثامن | ⑧ |
| 1.049 | 2 | 2.00 | 2.17 | 24 | السؤال التاسع | ⑨ |
| .717 | 1 | 1.00 | 1.58 | 24 | السؤال العاشر | ⑩ |
| 1.237 | 4 | 4.00 | 3.43 | 23 | السؤال الحادي عشر | 11 |

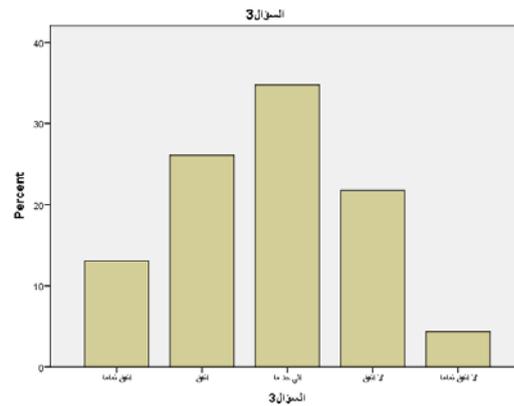
وفيما يلي عرض نتائج الإجابات عن العبارات الواردة في الاستبيان بالمحور الثاني: دور الجامعات في الاستثمار والتنمية.



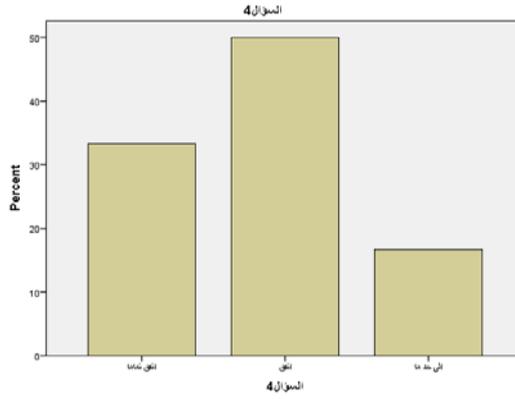
ويبين الرسم البياني للشكل رقم (1) خيارات أفراد العينة للإجابة عن العبارة 1 بالمحور الثاني: الاستثمار في التعليم العالي يعني إعادة تشكيل الجامعة؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 4.2% اختاروا (لا أتفق تماماً)، وأن نسبة 16.7% اختاروا (لا أتفق)؛ وتكررت النسبة للذين كان خيارهم (إلى حد ما) 16.7%، وأن نسبة 41.7% اختاروا (اتفق)؛ وأن نسبة 20.8% اختاروا (اتفق تماماً).



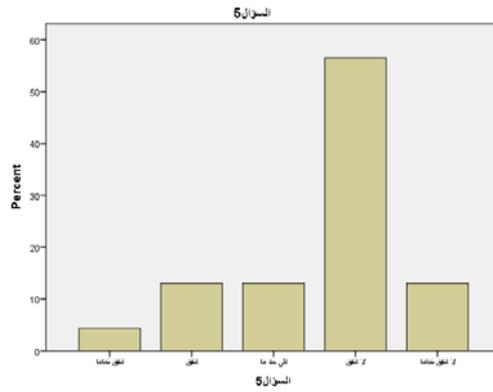
ويبين الرسم البياني للشكل رقم (2) خيارات افراد العينة للإجابة عن العبارة الثانية بالمحور الثاني: دور الجامعات في التنمية يتحدد وفق إدكاء علاقات جديدة بين كلٍ من: البحث والمعرفة والتدريس؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 8.3% اختاروا (إلى حد ما)؛ وأن نسبة 50% اختاروا (اتفق)؛ وأن نسبة 41.7% اختاروا (اتفق تماماً)؛ وأن بقية الخيارات لم تسجل أي قراءة أو نسبة (لا أتفق) 0% وكذلك 0% (لا أتفق تماماً).



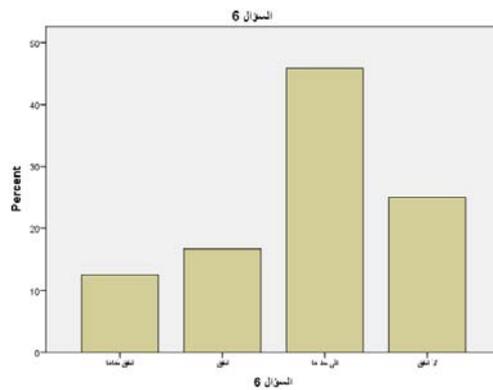
ويبين الرسم البياني للشكل رقم (3) خيارات افراد العينة للإجابة عن هذه العبارة: التعليم العالي في ليبيا قد يكون استقصائياً واستكشافياً ومتشككاً وتقنياً للطلاب ولهيئة التدريس على حد سواء؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 33.3% اختاروا (إلى حد ما)؛ وأن نسبة 25% اختاروا (اتفق)؛ وأن نسبة 12.5% اختاروا (اتفق تماماً)؛ وأن نسبة 20.8% اختاروا (لا أتفق)؛ وأن نسبة 4.2% اختاروا (لا أتفق تماماً).



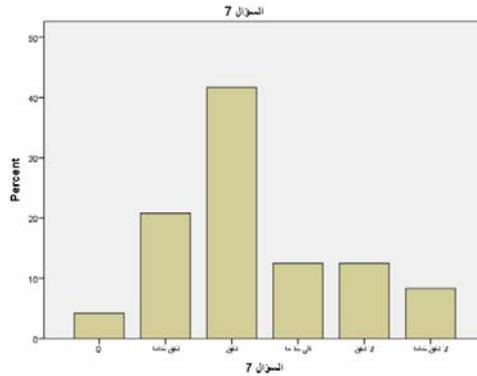
ويبين الرسم البياني للشكل رقم (4) خيارات افراد العينة للإجابة عن هذه العبارة: اتجاهات السوق العالمية في التعليم العالي تتبنى استراتيجيات التمكين لرأس المال البشري؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 16.7% اختاروا (إلى حد ما)؛ وأن نسبة 50% اختاروا (اتفق)؛ وأن نسبة 33.3% اختاروا (اتفق تماماً)؛ وأن الخياران (لا أتفق - لا أتفق تماماً) لم يسجلا أي قراءة.



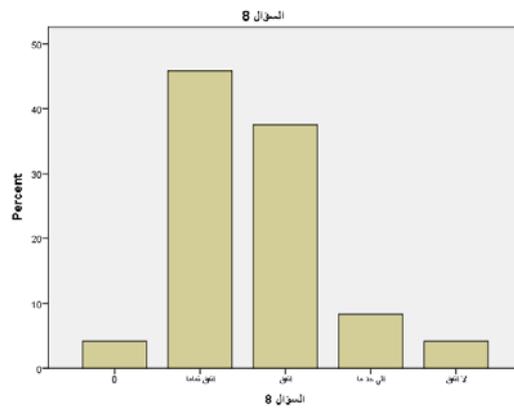
ويبين الرسم البياني للشكل رقم (5) خيارات افراد العينة للإجابة عن هذه العبارة: جل الجامعات الليبية تأخذ بمعايير الاقتصاد الجديد والناشئ في إدارتها مدخلات العملية التعليمية في المؤسسات الجامعية؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 12.5% اختاروا (إلى حد ما)؛ وأن نسبة 12.5% اختاروا (اتفق)؛ وأن نسبة 4.2% اختاروا (اتفق تماماً)؛ وأن نسبة 54.2% اختاروا (لا أتفق)؛ وأن نسبة 12.5% اختاروا (لا أتفق تماماً).



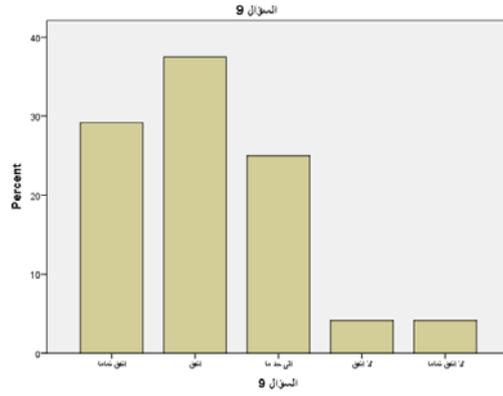
ويبين الرسم البياني للشكل رقم (6) خيارات افراد العينة للإجابة عن هذه العبارة: المشروعات الاستثمارية في التعليم الجامعي بديلاً عن برامج الإصلاح في جودة التعليم الجامعي؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 45.8% اختاروا (إلى حد ما)؛ وأن نسبة 16.7% اختاروا (اتفق)؛ وأن نسبة 12.5% اختاروا (اتفق تماماً)؛ وأن نسبة 25% اختاروا (لا أتفق)؛ وأن الخيار (لا أتفق تماماً) لم يسجل أي قراءة.



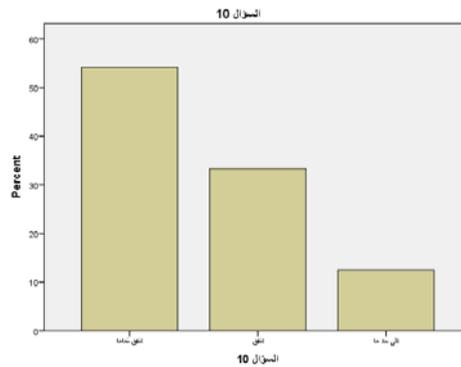
ويبين الرسم البياني للشكل رقم (7) خيارات افراد العينة للإجابة عن هذه العبارة: مؤسسات التعليم الجامعي بالقطاع الخاص ليس من أولوياتها أو مصلحتها تفعيل روابط التمكين لرأس المال الاجتماعي بجامعاتها؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 12.5% اختاروا (إلى حد ما)؛ وأن نسبة 41.7% اختاروا (اتفق)؛ وأن نسبة 20.8% اختاروا (اتفق تماماً)؛ وأن نسبة 12.5% اختاروا (لا أتفق)؛ وأن نسبة 8.3% اختاروا (لا أتفق تماماً).



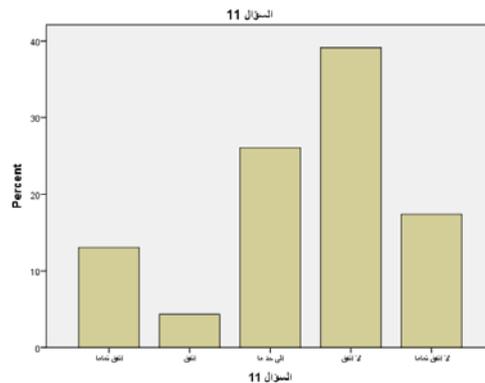
ويبين الرسم البياني للشكل رقم (8) خيارات افراد العينة للإجابة عن هذه العبارة: السياسة العامة وصناعة القرار التنموي بمؤسسات التعليم العالي بقطاعه العام والخاص؛ لا بد أن تكون واحدة وذات هدف محدد ومعلن؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 8.3% اختاروا (إلى حد ما)؛ وأن نسبة 37.5% اختاروا (اتفق)؛ وأن نسبة 45.8% اختاروا (اتفق تماماً)؛ وأن نسبة 2.4% اختاروا (لا أتفق)؛ ولم يسجل الخيار (لا أتفق تماماً) أي قراءة 0%.



ويبين الرسم البياني للشكل رقم (9) خيارات افراد العينة للإجابة عن هذه العبارة: تقييم المدخلات والمخرجات بموازنة النفقات في برامج التعليم العالي والبحث العلمي يحيد عن الموضوعية بما يؤثر سلباً في المعطيات العلمية؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 25% اختاروا (إلى حد ما)؛ وأن نسبة 37.5% اختاروا (اتفق)؛ وأن نسبة 29.2% اختاروا (اتفق تماماً)؛ وأن نسبة 2.4% اختاروا (لا أتفق)؛ وتكررت القراءة والنسبة في الخيار (لا أتفق تماماً) 4.2%.



ويبين الرسم البياني للشكل رقم (10) خيارات افراد العينة للإجابة عن هذه العبارة: واقع التنمية في المجتمع الليبي يشير لغياب التخطيط والرؤية الواضحة لبرامج التنمية المهنية في عدم توافقها مع المتغيرات العالمية المعاصرة؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 54.2% اختاروا (اتفق تماماً)؛ وأن نسبة 33.3% اختاروا (اتفق)؛ وأن نسبة 12.5% اختاروا (إلى حد ما)؛ وأن الخياران (لا أتفق - لا أتفق تماماً) لم يسجلا أي قراءة وهذا يشير إلى ضعف برامج التنمية المهنية؛ وأن معاييرها في مجتمعاتنا مازالت قاصرة على تلبية تطلعاتنا باتجاه العالمية في مجال التعليم والبحث العلمي.



ويبين الرسم البياني للشكل رقم (11) خيارات افراد العينة للإجابة عن هذه العبارة: الخطط التنموية بالجامعات تعمل وفق آليات التمكين للقيادات الشابة؛ وتستهدف ضمن برامجها تدريب رأس المال البشري في تنظيم وتنمية مجتمعاتها المحلية؛ وأثبتت النتائج أن نسبة 12.5% اختاروا (اتفق تماماً)؛ وأن نسبة 4.2% اختاروا (اتفق)؛ وأن نسبة 25% اختاروا (إلى حد ما)؛ وأن نسبة 37.5% اختاروا (لا أوافق)؛ وأن نسبة 16.7% اختاروا (لا أوافق تماماً)؛ وأن نسبة الفاقد بنسبة 4.2% في خيارات هذه العبارة.

استنتاجات البحث:

- ① أن توطين مفهوم الرأسمال الاجتماعي ضمن برامج العمل السياسية الاجتماعية؛ من المفاهيم الهامة لتحقيق تنمية مستدامة بالمجتمعات حديث العهد بالوظيفة الثالثة للجامعة.
- ② أن تفعيل دور الروابط المجتمعية والمهنية والطلابية ضرورة ملحة في ظل متغيرات العصر الحالي؛ لما تقدمه هذه الروابط من خدمات اجتماعية لأفراد المجتمع عامة وفي الجامعات خاصة؛ لإسهامها في تنمية المجتمعات المحلية وبنائها تقديمياً وفق دعائم الاتصال والتواصل إقليمياً ودولياً.
- ③ أن الربط بين المجتمع الوظيفي الصناعي والمجتمع الجامعي بلغ ذروته في عديد الجامعات الغربية والأسبوية الصناعية والمتقدمة؛ وأن الضرورة تستدعي أن تحدوا جامعاتنا ومجتمعاتنا حدوا ذلك؛ من خلال العمل وفق استراتيجيات وبرامج جامعية تبني في هيكلتها ومدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها الوظيفة الثالثة للجامعة من خلال الربط بين الجامعة وبين الصناعة واحتياجات المجتمع وسوق العمل.

المصادر والمراجع:

1. ابن منظور؛ محمد؛ معجم لسان العرب. بيروت: دار صادر: المجلد الثاني.
2. العمر؛ معن خليل؛ 1983م: الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي. بيروت: دار الآفاق الجديدة.
3. العمر؛ معن خليل؛ 2000م؛ معجم علم الاجتماع المعاصر. بيروت: دار الشروق.
4. يوسف وآخرون؛ شهيد؛ 2007 م؛ اتجاهات في التنمية البشرية دور الجامعات في التنمية الاقتصادي؛ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
5. ملحم؛ يحيي سليم؛ 2004م؛ العلاقة بين الموظفين والعملاء (تشخيص أترقدرات الموظف وتمكينه)؛ بحث منشور بالمجلة العربية للإدارة؛ القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية؛ العدد الثاني.
6. عبد اللطيف؛ رشاد؛ 2003م؛ نماذج ونظريات ممارسة طريقة تنظيم المجتمع؛ القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية.
7. الضبع؛ ماهر عبد العال؛ 2004م؛ الجامعات ودورها في الحفاظ على الهوية الثقافية العربية؛ مجلة العلوم الانسانية والتطبيقية؛ العدد الخامس.
8. عمار؛ حامد؛ 1995م؛ دراسات في التربية والثقافة؛ القاهرة: الدار العربية للكتاب.

9. العيسوي؛ عبد الرحمن؛ 1999م؛ اصول علم النفس التربوي؛ مصر: دار المعرفة الجامعية.
10. الحميداوي؛ ياسر خضير؛ 2017م؛ الاتجاهات المعاصرة في التنمية المستدامة؛ القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.
11. أبو خشيم؛ مصطفى؛ 1996م؛ مناهج وأساليب البحث السياسي؛ بنغازي: الهيئة القومية للبحث العلمي.
13. مخلص؛ محمد محمدي؛ 2017م؛ برامج التنمية المهنية لأعضاء الهيئة التدريسية *دراسة مقارنة. القاهرة: دار جوانا للنشر والتوزيع.
- المجلات والدوريات وشبكة المعلومات (الأنترنت):
14. موسى؛ حواء عبد السلام؛ 2016 م؛ الاستيعاب المهني في الخدمة الاجتماعية وعلاقته بتمكين الممارسين من تحمل المسؤولية؛ طرابلس- ليبيا؛ رسالة دكتوراه غير منشورة؛ جامعة طرابلس.
15. عزي وإبراهيمي؛ الأخضر ونادية؛ الجزائر/المسيلة؛ جامعة محمد بوضياف؛ قسم العلوم التجارية؛ دراسة لواقع الجامعة الجزائرية بعنوان (دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة؛ منشورات المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي).
16. معيري؛ هشام؛ دور المسؤولية الاجتماعية في بناء رأس المال الاجتماعي للعمال؛ الجزائر/ بسكرة؛ دائرة الانتماء للعلوم الاجتماعية؛ جامعة محمد خيضر؛ دكتوراه درجة LMD؛ مقالات قوقل الباحث العلمي.
17. محمدي؛ عمر جهاد عبد الرحيم؛ 2016م؛ أثر التمكين الوظيفي في السلوك الإبداعي لدى العاملين في هيئة تنشيط السياحة الأردنية؛ الأردن: جامعة الشرق الأوسط؛ رسالة ماجستير منشورة على شبكة الأنترنت؛ <https://meu.edu.jo>.
18. رمضان؛ زبيري؛ الجزائر؛ جامعة الدكتور الطاهر مولاي / سعيدة؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية.
19. ابو حشيش؛ بسام محمد؛ الجودة الشاملة "مدخل لإصلاح التعليم الجامعي في فلسطين؛ 2005م؛ بحوث ومقالات؛ الناشر: دار المنظومة الرواد في قواعد المعلومات والعربية.
20. الوظيفة الثالثة للجامعات؛ 1435-2014م؛ وزارة التعليم العالي؛ وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات؛ الإدارة العامة للتخطيط؛ المملكة العربية السعودية.
21. الباحث العلمي قوقل؛ رأس المال الاجتماعي - ويكيبيديا؛ <https://ar.wikipedia>.
22. موسوعة مقاتل من الصحراء؛ مقال الرأس مال الاجتماعي؛ www.moqatel.com.
23. موقع شبكة المعاني؛ مقالات قوقل الباحث العلمي؛ www.almaany.com.